

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، باسم مبيضين

المميز: مساعد نائب عام الجنايات الكبرى.

المميز ضده:

القرار المميز: القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم
٢٠١٢/١١٧٨ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ المتضمن تعديل وصف
التهمة المسندة للمميز ضده من جناية الشروع بالقتل العمد بحدود
المادتين (١/٣٣٨ و ٧٠) من قانون العقوبات إلى جناية الشروع
بالقتل القصد بحدود المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات
وإدانته بالوصف المعدل وعدم مسؤوليته ووضع تحت إشراف
مراقب السلوك لمدة سنة واحدة.

ويتلخص سبب التمييز بما يلي:

- ١- أخطأت المحكمة بتعديل وصف التهمة.
- ٢- أخطأت المحكمة في تطبيق القانون وتأويله.

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٣٣٩

الطلب: قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت إلى المتهم ٥

١- جناية الشروع بالقتل العمد بحدود المادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات.

٢- جرم حمل سلاح جارح بحدود المادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات.

وإحالة إلى المحكمة ذاتها لمحاكمته عن هاتين التهمتين وقد اعتنقت محكمة الجنايات الكبرى واقعة الدعوى التي تشير:

بأن المتهم متخلف عقلي وعمره الفعلي من ١٠-١١ سنة وأنه لا يفهم مجريات المحاكمة وأنه بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠١١ حوالي الساعة الثانية والنصف ظهراً أثناء مشاهدته للمجني عليها في الشارع العام قام بالهجوم عليها وطعنها بالسكين في بطنها وسقطت على الأرض وحاول طعنها مرة أخرى وقاومته المجني عليها وأصابها مرة أخرى في يدها وهرب وتم إسعافها إلى المستشفى وتبين أنها أصيبت بجرح في الكبد بطول ١ سم وتجمع دموي خلف الغشاء الحافظ للأمعاء وجرح بالكلية اليمنى نازف وجرح على منطقة اليد اليسرى وأن الإصابة شكلت خطورة على حياتها وجرت الملاحظة.

طبقت المحكمة القانون على هذه الواقعة فوجدت أن إقدام المتهم على طعن المجني عليها عندما شاهدها في الشارع وأن الإصابة شكلت خطورة على حياتها تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل القصد طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات ولا تشكل جناية الشروع بالقتل العمد طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٨ و ٧٠) عقوبات حيث إن الجاني متخلف عقلياً وصادف المشتكية في الشارع وأنه لا يتوفر في فعله هذا عنصرا القتل العمد.

وتأسيساً على ما توصلت إليه المحكمة قررت تعديل وصف التهمة إلى الشروع بالقتل القصد وفقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات وحيث إن المتهم مصاب بإعاقة عقلية (تخلف عقلي) وثبت ارتكابه لما أسند إليه قررت المحكمة عملاً بأحكام المادة (٥/٢٣٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤوليته ووضع تحت إشراف مراقب السلوك لمدة سنة واحدة.

وعن سببي الطعن التمييزي:

نجد إن لمحكمة الجنايات الكبرى الصلاحية التامة في وزن البيانات وتدقيقها واستخلاص النتائج السليمة منها واقعة وتسببياً وعقوبة عملاً بأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وحيث إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى له أساس ثابت في أوراق الدعوى من حيث تعديل وصف التهمة وإصابة المتهم بالتخلف العقلي كما جاء بشهادة الأطباء أخصائي الأمراض النفسية فإن وضع المتهم تحت إشراف مراقب السلوك لمدة سنة واحدة يتفق وأحكام المادة (٥/٢٣٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب رد سببي الطعن.

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه.

قراراً صدر بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠/٥/٢٠١٣ م

القاضي المترايس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقة / س.ع